



في تقرير نشرته صحيفة "نيويورك تايمز"، أمس، من إعداد مراسلها في "إربد" بالأردن، كتب يقول إنه عندما يريد الثوار العودة إلى سوريا للقتال، فإن المخابرات الأردنية تمنحهم أوقاتاً محددة لعبور حدودها. وعندما يحتاج الثوار للأسلحة، يقدمون طلبيهم لـ"غرفة العمليات" في عمان، ويعمل بها وكلاء من الأردن والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة.

خلال أكثر من ثلاثة سنوات من الحرب في سوريا، أثارت الأردن انتباه العالم لأنها سعت جاهدة لإيواء مئات الآلاف من اللاجئين. ولكن، بهدوء، شكلت الأردن أيضاً نقطة انطلاق للثوار وداعميهما الأجانب على الجبهة الجنوبية السورية. في غرفة العمليات العربية الأمريكية المشتركة في عمان، العاصمة، على سبيل المثال، يقول المقاتلون إنهم جمعوا رواتب كحافز لمنع الانضمام إلى الكتائب "المتطرفة" الأحسن تمويلاً.

ولكن هذه المساعدات السرية كانت محدوداً جداً، مما يعكس عدم رغبة إدارة أوباما في خوض صراع آخر في الشرق الأوسط، حتى إن الثوار بدأوا يشككون في أن الولايات المتحدة لا تزال تشاركتهم هدفهم في إسقاط الرئيس بشار الأسد. في الواقع، يقول العديد من الثوار إنهم يعتقدون أن إدارة أوباما لا تمنح إلا ما يكفي للحفاظ على قضية الثورة حية، فقط، ولكن ليس بما يمكن الثوار من الانتصار فعلاً، كجزء من إستراتيجية قاتمة تهدف إلى إطالة أمد الحرب. يقولون إنه في بعض الحالات يدفعهم مؤيدوهم الأجانب لتجنب مهاجمة أهداف إستراتيجية، كجزء مما يرونها مسعى للحفاظ على اشتعال الصراع.

وفي هذا قال العميد أسعد الزعبي، وهو طيار مقاتل سوري منشق ويعمل الآن في غرفة العمليات: "إن المساعدات التي تأتي الآن لا تكفي إلا بما يمكننا من البقاء على قيد الحياة، ولا تغطي سوى أدنى مستوى من الاحتياجات". وأضاف: "يسمونها مساعدة، ولكن لا أعتبر ذلك مساعدة"، وأوضح قائلاً: "اعتبرها كسباً للوقت وإيهام الناس بأن هناك مساعدات، ولكن الحقيقة غير ذلك".

وفي حين انصب اهتمام كبير على الجبهة السورية الشمالية، حيث يتحرك الثوار بحرية من تركيا المجاورة، فإن المنطقة الجنوبية تخضع لرقابة أكثر.

ويقول المراسل إنه رغم التقارير الأخيرة حول تنشيط وتحريك "الجبهة الجنوبية" للثوار المقاتلين، فإن المقابلات الأخيرة مع أكثر من عشرين من قادة الثوار والمسؤولين الأردنيين والأجانب رسمت صورة راكرة، إلى حد كبير، لساحة المعركة الجنوبية، التي تؤثر فيها القوى الخارجية بشكل كبير، وهدفها الرئيس الحد من صعود "المتطرفين" والحفاظ على الاستقرار في الأردن.

ويقول الثوار هناك إن زيادة التهديد العسكري ضد نظام الأسد ليس جزءاً من الخطة.

قدمت الولايات المتحدة أكثر من 260 مليون دولار في المساعدات "غير القاتلة" للمعارضة السورية، بما في ذلك الجماعات المقاتلة التي لا تعتبر "متطرفة"، ولكن المساعدات العسكرية لا تزال سرية، ولم تكشف البلدان المعنية عما تقدمه، وفقا للتقدير.

ويقول المراسل: لا شيء من هذه المساعدات حقق تقدما بشكل كبير في قضية الثوار المقاتلين أو ساهم في إنجاز الهدف الأمريكي في إجبار نظام الأسد على التفاوض لإنهاء الحرب.

على العكس من ذلك، فقد علقت محادثات السلام إلى أجل غير مسمى، ومن المرجح أن يظل الأسد رئيسا، وربما لفترة طويلة قادمة.

وينقل التقرير عن الثوار الذين زاروا مقر غرفة العمليات المشتركة في الأردن، قوله إن قراراتها موجهة لتحقيق التوازن بين مصالح اللاعبين الرئيسيين:

تقدّم المملكة العربية السعودية التمويل وتدفع لدعم أكبر للثوار (المعتدين)، الأردن يدير الحدود ويشجع بحذر، والولايات المتحدة تشرف وتتمسّك بحق النقض على شحنات السلاح.

وبينما قدمت غرفة العمليات الذخيرة والبنادق والصواريخ المضادة للدبابات، فإنها رفضت أن توفر الصواريخ المضادة للطائرات التي يقول الثوار إنها يمكن وقف التفجيرات في المدن الثائرة التي أسفرت عن مقتل الآلاف من المدنيين.

وتنسق غرفة العمليات أيضا مع برنامج وكالة C.I.A لتدريب الثوار المقاتلين، والذي أذن به الرئيس أوباما في أبريل من العام الماضي.

وكان من المفترض أن تدرب 380 مقاتلا في الشهر مع تجهيزهم بالبنادق والذخيرة والأسلحة المضادة للدبابات، حتى يتمكنوا من العودة إلى سوريا وتدريب زملائهم.

لكن مسؤولين وقادة ثوار قالوا إن البرنامج هو في الواقع أصغر من ذلك بكثير. وقال العميد الزعبي إنه كانت هناك ثلاثة دورات في الصحراء الأردنية، ضمت 15 إلى 30 مقاتلا في كل منها، واستفاد منها بالكاد من لديهم خبرة في القتال، حيث سبق لهم العمل مع جيش الأسد قبل أن ينشقوا.

العصر

المصادر: